

تعزيز الاستفادة من الرباط بين الريف والحضر من أجل التنمية



©IFAD/Guy Stubbs

مقدمة

ليس في مقدور العالم أن يتحمل مستقبلاً تكون فيه عبارة المناطق الريفية مرادفة لعبارة التهميش الاجتماعي والاقتصادي. والاتجاهات العامة الراهنة تجعل من ذلك أمراً جلياً في ذاته - فمع النمو الذي تشهده أعداد السكان الريفيين وزيادة نسبة الشباب فيهم، أضحت من اللازم إعطاء دفعة للاقتصادات الريفية وإيجاد وظائف جديدة في الريف. ومع ازدياد التوسع الحضري في العالم، تحتاج القطاعات الريفية إلى التحول حتى تصبح أكثر كفاءة واستدامة في توفير مقادير أكبر من الأغذية والمياه النقية والخدمات البيئية. ومع زيادة استقلالية الاقتصادات الحضرية والريفية، تحتاج هذه الاقتصادات أيضاً إلى تحسين ارتباط كل منها بالآخر من أجل توليد ديناميكيات إيجابية للتنمية المستدامة.

ويعتبر النقاش الدائر حالياً حول جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015 فرصة ممتازة ينبغي أن يغتنمها صانعو القرارات وأن يعززوا الاستفادة من هذه الاتجاهات العامة. ورغم أن العديد من الأعمال والاستجابات المطلوبة تعتبر محلية وتنسجم كل منها بخصوصية نابعة من سياقها، فإن وجود جدول أعمال مشترك يمكن أن يشجع على إيلاء الاهتمام لجوانب انعدام المساواة بين الريف والحضر واستمرار انتشار الفقر في المناطق الريفية. كما يمكن أيضاً أن يؤكد دور القطاع الريفي فيما يتعلق بالنمو الشمولي المستدام وأن يشجع على توجيه استثمارات مسؤولة في الفضاء الريفي وفي تدفق السلع والأموال والخدمات بين المناطق الريفية والحضرية وبالعكس. وأخيراً، يمكن لجدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015 أن يعزز تحسين الروابط الريفية-الحضرية عن طريق الترويج للاستثمارات في البنية الأساسية الناعمة والصلبة التي تسمح بهذه التدفقات وتوجيه تلك التدفقات صوب النمو الشمولي الذي يفيد المناطق الريفية والحضرية بطريقة متوازنة.

التحديات الرئيسية

يختلف عالم اليوم اختلافاً كبيراً عما كان يواجهه واضعو الأهداف الإنمائية للألفية. فعالم اليوم يعاني ضغوطاً بيئية شديدة، وقد تجاوز بالفعل بعض الحدود التي يمكن أن يتحملها كوكب الأرض. كما أنه يواجه تدهوراً مستمراً في قاعدة الموارد الطبيعية. وقد زاد عدم اليقين المحيط بأوضاع العالم - وذلك بما يشهده من اضطراب في أحوال الطقس وتقلب في أسعار السلع الأولية. كما زاد

الجدول 1 معدلات الفقر المدقع في الريف والحضر (نصيب السكان الذين يعيش الفرد منهم على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم)

2008	2002	1996	1990					
حضري	ريفي	حضري	ريفي	حضري	ريفي	حضري	ريفي	
4.3	20.4	6.9	39.2	13.0	45.9	24.4	67.5	شرق آسيا والمحيط الهادي
0.2	1.2	1.1	4.4	2.8	6.3	0.9	2.2	أوروبا وآسيا الوسطى
3.1	13.2	8.3	20.3	6.3	20.3	7.4	21.0	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0.8	4.1	1.2	7.5	0.9	5.6	1.9	9.1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
29.7	38.0	35.2	45.1	35.2	46.1	40.1	50.5	جنوب آسيا
33.6	47.1	41.4	52.3	40.6	56.8	41.5	55.0	أفريقيا جنوب الصحراء
11.6	29.4	15.1	39.5	17.0	43.0	20.5	52.5	المجموع

المصدر: البنك الدولي (2013)، تقرير الرصد العالمي لعام 2013، واشنطن العاصمة.

هذا العالم ازدحاما، إذ يوشك عدد سكانه أن يصل إلى 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050 ويشهد توسعا حضريا متزايدا. فعلى سبيل المثال، وصل نصيب سكان المناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية والكاريبي الآن إلى 79 في المائة، بينما بلغ 37 في المائة في 31 في المائة، على التوالي، في أفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا - وهما الإقليمان اللذان يتركز فيهما الفقر والجوع.¹ ويتوقع بحلول عام 2050 أن يصل من يعيشون في الحضر إلى ما يقرب من 70 في المائة من سكان العالم؛² أما في البلدان النامية، مع استبعاد الصين، فإن المرجح أن تصل النسبة إلى حوالي 60 في المائة، غير أنه في أفريقيا جنوب الصحراء سوف يصل سكان الحضر إلى حوالي 45 في المائة فقط من السكان في عام 2030، وحوالي 56 في المائة في عام 2050.³ وفي جنوب آسيا، سوف تصل النسبة إلى حوالي 52 في المائة في عام 2030، بينما ستزيد عن 80 في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي.⁴ ورغم أن أنماط التوسع الحضري سوف تختلف باختلاف البلدان، فإن واضعي السياسات في كل مكان سوف يواجهون التحدي المتمثل في تخطيط مدن أكبر حجما وأكثر عددا وإطعامها وحكمها.

غير أن التوسع الحضري لا ينحصر في نمو حجم المدن، لكنه يعني أيضا إيجاد سبل جديدة لإدارة الموارد الطبيعية، والمساحات المفتوحة، وظهور أشكال جديدة من التفاعل بين الاقتصادات الريفية والحضرية. فمن منظور سكان الريف، يمكن أن ينشئ لهم نمو المناطق الحضرية مطالبات جديدة بنصيب من قاعدة الموارد الطبيعية في بلدانهم، ويمكن أن يؤدي إلى المنافسة بل وإلى النزاع. وبالمثل يمكن أن يؤدي إلى إتاحة فرص جديدة لكسب الدخل مربوطة بتنمية سلاسل العرض الجديدة التي تخدم الأسواق الحضرية، وأن يجعل في الإمكان الوصول إلى الوظائف في الحضر عن طريق الهجرة أو الانتقال. وإذا ما اقترن التوسع الحضري بعوامل داخلية المنشأ مثل تدهور قاعدة الموارد الطبيعية أو النمو السكاني، فإن ما يرتبط به من عمليات يمكن أن يؤثر تأثيرا عميقا على النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية، مع حدوث آثار متباينة على الفقر الريفي والتنمية الريفية. وفي العديد من مناطق العالم، أدى التوسع الحضري بشكل يتسم باللامركزية إلى تشجيع ديناميكيات إيجابية للنمو الشمولي في المناطق الريفية. وقد تحقق ذلك من خلال إضفاء الطابع اللامركزي على صناعات مختارة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات في البلدات الريفية والظهير الريفي. وكذلك عن طريق النمو المستمر في طلب المناطق الحضرية على السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الزراعة، حيث تعمل الأغلبية الساحقة من فقراء الريف في البلدان النامية. غير أنه في العديد من البلدان النامية لم تتمكن الاقتصادات الحضرية من توليد هذه الديناميكيات الإيجابية، وذلك نظرا لمحدودية تنمية قطاع الصناعات التحويلية، أو من جراء الفشل في خلق الأعداد الكافية من الوظائف الكريمة التي تستوعب الزمر الكبيرة من العمالة الريفية. وفضلا عن ذلك، فإن نمو المدن غالبا ما يصاحبه التعدي على الأراضي الزراعية، والضغط على موارد المياه والنظم البيئية التي تدعم أيضا الاقتصادات الريفية وسبل العيش الريفية.

وقد جاء التوسع الحضري في كل أرجاء العالم مصحوبا بظهور روابط قوية بين المناطق الريفية والحضرية، حيث زادت كثافة تدفقات البشر والأموال والسلع عبر التواصل المتبادل بين الريف والحضر. فعلى سبيل المثال، حدث نمو هائل في تدفقات تحويلات المغتربين عالميا وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية في البلدان النامية.⁵ وجاء ذلك النمو مربوطة بتدفق البشر داخل البلدان وعبر الحدود - فالיום يبلغ عدد المهاجرين قرابة مليار نسمة عالميا، ومعظمهم مهاجرون داخل بلدانهم. أما النمو المستمر في تكامل سلاسل عرض الأغذية فيعتبر مثالا آخر على قوة الروابط التي تؤثر على وجه الخصوص، على المناطق الريفية المربوطة ربطا جيدا بالمراكز الحضرية.

1 انظر: <http://data.worldbank.org/topic/urban-development>، بيانات عام 2012. وللإطلاع على الإخاها العامة، انظر: http://esa.un.org/unup/Analytical-Figures/fig_1.htm

2 الإصدار الجديد من تقرير حالة مدن العالم لعام 2008/2009، المدن المتنامية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الممثل.

3 مركز التعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية، "عالم ريفي بارز جديد: عرض عام للتغيرات الريفية في أفريقيا"، 2013.

4 انظر: <http://esa.un.org/unpd/wup/CD-ROM/Urban-Rural-Population.htm>

5 جازو التقدير العالمي للتدفقات المسجلة 400 مليار دولار أمريكي في عام 2012، ولكن جزءا كبيرا من تدفقات تحويلات المغتربين غير مسجل.

الشكل 1 انتشار الفقر الريفي وعلاقته بتشتت التوسع الحضري



المصدر: منقول عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2010)، تقرير الفقر الريفي لعام 2011، روما.

غير أن الترابط بين المناطق الريفية والحضرية يظل قاصرا بشدة عن المستوى الكافي في العديد من الأقاليم - وذلك من حيث الخدمات والبنية الأساسية والمؤسسات التي تيسر التدفق السلس للسلع والبشر والأموال والمعلومات. فالبنسبة للبنية الأساسية وحدها. تعتبر الفجوات الراهنة فجوات هائلة - وخصوصا حيث تمثل الجغرافيا التحدي الذي يجعل وصل كل المناطق الريفية بشبكات الطرق والطاقة والمياه هدفا باهظ التكلفة طويل الأجل. وأما البعد المؤسسي للترابط بين المناطق الريفية والحضرية والذي يتعلق بتسيير التدفقات بين المناطق الريفية والحضرية فهو أيضا ملئ بفجوات مثل ضعف المؤسسات التي تقوم عليها سلاسل عرض الأغذية، وتدفقات الهجرة وتخويلات المغتربين، والخدمات المالية بوجه عام.

ويمكن أن تؤدي هذه الفجوات في الترابط إلى قصور الاستثمارات في سلاسل العرض الزراعية أو في الخدمات المالية التي تغطي المناطق الريفية. كما أنها يمكن أن تؤدي إلى اضطراب سكان الريف إلى الانخراط في الاقتصادات الحضرية أو في سلاسل العرض الحضرية بشروط بعيدة عن المساواة. أما الفجوات المتعلقة بتسيير موارد النظم البيئية التي تغطي المناطق الريفية والحضرية على السواء مثل مساقط المياه وأحواض الأنهار فيمكن أيضا أن تؤدي إلى إيلاء مصالح المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة وزنا لا يذكر في عملية صنع القرارات، وفي إمكان عدم تسوية المفاضلات الممكنة فيما بين المطالبات المتنافسة على هذه الموارد واستخداماتها المتنافسة.

ولا يقتصر أثر كل هذه التحديات على المناطق الريفية وحدها بل إنه يطل المدن أيضا - إذ اليوم يهاجر ملايين العمال الشباب كل شهر من المناطق الريفية إلى المدن بحثا عن الوظائف وبحثا عن حياة أفضل. وغالبا ما ينضمون إلى العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية ويعيشون في المناطق العشوائية في المدن الكبرى ويشغلون وظائف غير مضمونة يتلقون عنها أجورا هزيلة. ونظرا لزيادة أعداد المسنين بين سكان الريف في الكثير من أرجاء العالم، تفقد المناطق الريفية رأس المال البشري اللازم لدفع عملية التحول الضروري إحداثة في القطاعات الريفية صوب زيادة الإنتاجية والاستدامة والشمول. فكل هذه العوامل جد مطلوبة لكفالة تمتع سكان المدن المستقبلية بإمدادات كافية من الأغذية والمياه والخدمات البيئية وكل السلع والخدمات الأخرى التي يحتاجون إليها من المناطق الريفية.

نقط الدخول والنهج خطة سياساتية

يختلف جدول الأعمال الذي يعالج هذه التحديات باختلاف السياق، مما يعتمد على الفرص والمشكلات المحلية التي يواجهها القطاع الريفي وعلى كيفية تطور التوسع الحضري. وبشكل عام، تشمل المجالات الرئيسية للعمل من أجل معالجة هذه التحديات من منظور سياساتي ما يلي (دون ترتيبها على نحو بعينه):

- **معالجة تهميش الريف** عن طريق التسيير الشمولي وإيلاء اهتمام خاص للشمول الاجتماعي، وتصحيح جوانب انعدام المساواة، وكفالة الفرص المتكافئة لكل سكان الريف، بما في ذلك المجموعات المهمشة كالنساء والشعوب الأصلية والأقليات العرقية. وغالبا ما تتيح عمليات تحقيق اللامركزية الفعالة والتنمية التي تحركها المجتمعات المحلية نقاط بدء مهمة لتحقيق ذلك.

الاستنتاجات الرئيسية من الدراسة المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي بشأن تدفقات تحويلات المغتربين إلى آسيا

إن القارة الآسيوية هي مصدر ما يقرب من 60 مليون من العمال المهاجرين الذين قاموا بإرسال نحو 260 مليار دولار أمريكي إلى أسرهم في عام 2012، ما يمثل نسبة 63 في المائة من التدفقات العالمية إلى البلدان النامية، وينتفع ما يقدر بنحو 70 مليون من الأسر الآسيوية من هذه التدفقات - بمعدل أسرة واحدة بين كل عشر أسر.

تقع سبعة من أصل عشرة أعلى بلدان متلقية للتحويلات في آسيا: وهي الهند والصين والفلبين وبنغلاديش وباكستان وفيت نام وإندونيسيا (مرتبة من حيث الحجم). ويمثل الريفيون ما يربو عن نصف سكان هذه البلدان. وتتلقى تسعة بلدان تحويلات تزيد عن 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك طاجيكستان، بأكثر من 50 في المائة منه. (...)

وتتم التحويلات من خلال شبكة تضم أكثر من 350 ألف نقطة دفع في البلدان الاثنين والعشرين التي شملتها الدراسة، وتمثل الهند والصين والفلبين 75 في المائة من مجموع نقط الدفع في آسيا. وعلى الرغم من أن الأغلبية الواضحة من سكان المنطقة تعيش في المناطق الريفية، إلا أن 65 في المائة من مواقع الدفع توجد في المناطق الحضرية. وتسمح الأطر القانونية والتنظيمية في معظم البلدان للمصارف وحدها بتأدية المدفوعات بالعملية الأجنبية. وعلى الرغم من أن متوسط تكاليف إرسال الأموال إلى الأسواق الآسيوية هي دون المتوسط العالمي، إلا أن التحويلات إلى المناطق الريفية لا تزال أكثر تكلفة بكثير. (...)

تعالج المؤسسات المصرفية، غالبا من خلال وكلاء شركات تحويل الأموال، ما مقداره 75 في المائة من المعاملات كافة. وفي كثير من البلدان، لا سيما في المناطق الريفية، تلعب متاجر البيع بالتجزئة دورا متزايدا كمواقع دفع. وتلعب مكاتب البريد دورا نشطا في أكثر من نصف البلدان التي شملتها الدراسة، وتوجد بشكل رئيسي في الصين وإندونيسيا. وقد تستأثر مكاتب البريد هذه بحصة مقدارها 5 في المائة من سوق مدفوعات التحويلات. وتلعب مؤسسات التمويل الصغرى حاليا دورا أكثر محدودية، حيث تمثل أقل من 2 في المائة من جميع نقاط الدفع. ومع ذلك، فهي تتسم بوجود ريفي أكبر من المصارف، وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية للعملاء المحرومين. وتستفيد شركات تحويل الأموال على نحو متزايد من خدمات التحويل المتنقلة. (...)

وعلى الرغم من الافتقار إلى بيانات موثوقة بشأن الإدماج المالي للأسر الآسيوية المتلقية للتحويلات، نجد أن معظمها يعيش خارج النظام المالي العالمي، لا سيما الأسر التي تنتمي إلى المناطق الريفية. ونتيجة لذلك، فإن هذه الأسر محدودة الوصول إلى حسابات الادخار وغيرها من الأدوات المالية التي يمكن أن تساعد في بناء الأصول. ومن شأن توفير المزيد من الخيارات للأسر المتلقية للتحويلات في استخدام أموالها أن يعزز كذلك من الأثر الإيجابي للتحويلات على المجتمعات المحلية التي تعيش فيها. ويتطلب الإدماج المالي الفعال وجود التزام قوي لدعم برامج محو الأمية المالية الموجهة للأسر المتلقية للتحويلات. وتشكل مدخرات الشتات فرصة هامة للاستثمار في المجتمعات المحلية، شريطة توفير الآليات المجدية والفرص السليمة. كذلك فإن تحسين الأمن الغذائي من خلال استثمار مدخرات الشتات هو بالفعل اتجاه واعد يمكن الوصول به إلى النطاق المطلوب.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي (2013). إرسال أموال إلى الوطن في آسيا، روما.

- **الترويج للاستثمار في القطاع الريفي عن طريق تهيئة بيئة تمكينية لزيادة الإنتاجية الريفية** وخلق الوظائف في الريف. وتعتبر نوعية ذلك الاستثمار أمرا بالغ الأهمية - إذ يلزم توفير الحوافز والضمانات الوقائية من أجل كفالة نجاح الاستثمار في بناء أصول تساعد الاقتصادات الريفية على أن تصبح أكثر استدامة وشمولا وصمودا لا أن تقتصر على زيادة الإنتاجية.
- **تحسين الترابط بين المناطق الريفية والحضرية** عن طريق تيسير الروابط بين الاقتصادات الريفية والحضرية من خلال ما يلي: تحسين البنية الأساسية للنقل والاتصالات، وغيرها؛ وإرساء مؤسسات سليمة تحكم سلاسل القيمة التي تربط بين الريف والحضر والتدفقات المالية وتدفقات الهجرة التي تغطي المناطق الريفية والحضرية؛ والنظم البيئية التي تشترك فيها المدن والظهير الريفي.⁶

وعادة ما تجمع ممارسات السياسات التي تتمحور حول الرباط بين الريف والحضر أعمالا في كل مجالات العمل هذه، ولا يوجد رأي موحد حول كيفية الجمع بين هذه الأعمال أو وضع تسلسل لها.

6 T. Forster and A. Getz (2013). City regions as landscapes for people, food and nature. Draft paper for EcoAgriculture Partners, October 2013 (مسودة غير منشورة).



©IFAD/Susan Peccio

وقد تختلف التجارب الناجحة اختلافا كبيرا فيما بينها، مما يعتمد على جداول الأعمال السياسية القطرية والمحلية وعلى العوامل المحركة للنمو الاقتصادي.

وهناك مجموعة من التجارب التي تضم أعمالا في كل مجالات العمل هذه تتعلق بالتنسيق المتكامل للأقاليم الريفية والحضرية، وغالبا ما تكون مربوطة بتطبيق اللامركزية. ورغم أن نهج التنمية الإقليمية متنوعة في مناطق تركيزها وفي مقارباتها، إلا أنها غالبا ما تكون متشابهة من حيث إنها تكون متعددة القطاعات وتستند إلى منابر ذات أطراف معنية متعددة تروج لشمول أصوات متنوعة (بما في ذلك المجموعات المهمشة). وتركز في آن واحد على بناء قدرات مختلف الأطراف الفاعلة (في الريف والحضر على السواء) وعلى إدارة التنافس أو الصراع. وإضافة إلى ذلك، غالبا ما تستند نهج التنمية الإقليمية إلى فهم للفضاء المعني يقوم على شبكة متداخلة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.⁷ ويعترف بمساهمة مختلف المجموعات والقطاعات في الحياة الاقتصادية للإقليم المعني. أما الرابط الذي يحافظ على كل فضاء فقد يكون قاعدة موارد طبيعية متقاسمة، مثل أحواض الأنهار أو مستجمعات المياه أو مناطق غابات تخلق جوانب للاعتماد المتبادل عبر التواصل المتبادل بين الريف والحضر. وقد يكون الرابط أيضا مرا تسلكه السلع والخدمات بين موقعين رئيسيين أو صوب نقطة اتصال مع الأسواق الخارجية. وكبديل عن ذلك، قد يكون الرابط مركزا حضريا تنمو حوله مناطق ظهير ريفي تقوم بدور مورد السلع الزراعية أو عن طريق إعادة توطين الصناعات التحويلية والخدمات. وغالبا ما تكون الروابط القوية والتنوع الاقتصادي القوي بين الريف والحضر على درجة مماثلة من الأهمية لاستمرارية الوضع الاقتصادي للإقليم.⁸

ويمكن أن تؤدي السياسات التمكينية والاستثمارات العامة دورا مكملا وأن تساعد على الترويج للاستثمارات الريفية، مستفيدة في ذلك من الروابط بين الريف والحضر في فضاء بعينه. فتتمتع "إقليم الحليب" في جنوب شيلي بإبان الثمانينات والتسعينات، على سبيل المثال، حققت في جانب كبير منها بفضل الاستثمارات العامة في البنية الأساسية (مثلا، الطرق ومد شبكات الكهرباء) والبرامج العامة التي تحفز على إصلاح مناطق التربة المتدهورة وتحسين ري المزارع والصرف وصحة الحيوان - وكلها تيسر الاستثمار الخاصة. كما أن التكامل الوثيق بين الاقتصادات الريفية

7 J. Quan, J. Davis and F. Proctor (2006). "Rural development from a territorial perspective: lessons and potential in sub-Saharan Africa" وتشكل هذه الدراسة ورقة معلومات أساسية لتقرير التنمية العالمي لعام 2008 الصادر عن البنك الدولي.

8 على سبيل المثال، في دراسة عن التوزيع الإقليمي للنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتخفيف حدة انعدام المساواة في المكسيك، لوحظ أن البلديات التي تشهد النمو مع تخفيف حدة الفقر وتخفيف حدة انعدام المساواة في ذات الوقت عادة ما يكون لديها قاعدة اقتصادية تنسجم بالمتانة والتنوع وأنها قريبة من الممرات الصناعية أو المراكز الحضرية المهمة. انظر دراسة Yúnez Naude, A. et al. (2009). "México: Consumo, pobreza y desigualdad a nivel municipal. 1990-2005". Documento de Trabajo N° 31. Programa Dinámicas Territoriales Rurales. Rimisp, Santiago, Chile.

الصندوق والمدفوعات الخاصة بالخدمات البيئية في آسيا وأفريقيا

تعتبر المدفوعات الخاصة بالخدمات البيئية، بما في ذلك إصلاح مستجمعات المياه وصيانتها، مصدرا يمكنا للكثير من التمويل لدعم إدارة المجتمعات الريفية للأصول الطبيعية، وتوفير منافع لمستخدمي المياه أو غيرهم من المجتمعات المحلية الأخرى. على أنه في حين أن من السهل تحديد الذين يقدمون الخدمات البيئية والمستفيدين منها، فإن إيجاد علاقات تعاقدية بين الجهتين ليس بالأمر الهين.

وقد اختبرت في سياق أعمال أجريت مؤخرا في أفريقيا الأساليب المبتكرة للترويج لهذه المدفوعات من خلال عقود تفاوضية على الخدمات البيئية تبرم مع المجتمعات الفقيرة بالاستناد إلى مبدأ "الاستعداد لتقديم الخدمات" و"الاستعداد للدفع". وقد مُولت هذه الأعمال بمنحة قدمها الصندوق للمركز العالمي للزراعة الحرجية - مشروع المكافآت المناصرة للفقراء مقابل الخدمات البيئية في أفريقيا - وهو مشروع مرتبط بمشروعات الصندوق الاستثمارية في غينيا وكنيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

وتجري أعمال مماثلة مع المركز العالمي للزراعة الحرجية في آسيا حيث ينفذ حاليا برنامج وضع آليات مكافأة لفقراء الأراضي المرتفعة في آسيا على ما يقدمونه من خدمات بيئية، وذلك في 12 موقعا في الصين وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال والفلبين وفيت نام. وفي إندونيسيا وحدها، تلقى أكثر من 6000 مزارع في 18 مجتمعا محليا تراخيص لزراعة البن في سياق حماية الغابات. وقد أدى إعطاء المجتمعات المحلية حقوقا واضحة في الملكية إلى حفزها على صيانة أو إصلاح الخدمات البيئية، من قبيل إعادة غرس المناطق الحرجية وإدارتها. وأجرى أحد المجتمعات المحلية مفاوضات مع مشغل أحد السدود من القطاع الخاص للحد من الطمي في النهر بتطبيق تقنيات حماية التربة في أراضيهم وذلك مقابل محرك لتوليد الكهرباء يعمل على مياه النهر. بعد ذلك شرعت الشركة في مفاوضات مع المجتمعات المحلية التي تقطن مناطق السدود الأخرى أعلى مجرى النهر. كما استفادت من هذه الأنشطة المجتمعات المحلية في الأراضي المنخفضة نتيجة لحماية مستجمعات المياه وتمكنت من توسيع بالوعات الكربون. وتقدم هذه الأنشطة دليلا جديدا على أن حوافز المدفوعات يمكن ألا تكون بالضرورة مالية بل أن تأتي على شكل تأمين حقوق الملكية.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2012)، سياسة الصندوق لإدارة البيئة والموارد الطبيعية، روما

والحضرية في تلك المنطقة أسهم في تشجيع الروابط بين أنشطة الإنتاج وأنشطة التصنيع والتوزيع وكذلك تنوع الأنشطة التي تتمحور حول صناعة منتجات الألبان، وخلق حلقة إيجابية من النمو الشمولي⁹. كما يمكن أن تشجع السياسات التمكينية والاستثمارات العامة على إحداث تحول في الممارسات يمكن المناطق الريفية من تزويد المراكز الحضرية بالسلع والخدمات التي تحتاج إليها، مع إيجاد الفرص للحد من جوانب انعدام المساواة بين الريف والحضر. ومن الأمثلة التي تنطوي على إمكانية إعادة في المستقبل القريب السياسات والمؤسسات التي تيسر منح المكافآت على الخدمات البيئية - وهي أداة دعمها الصندوق في عدة بلدان، وذلك من خلال الشراكة مع الحكومات والمجتمعات المحلية وغيرها. فعلى سبيل المثال، يعتبر أداء مدفوعات مقابل خدمات مستجمعات المياه آلية استثمارية لمزاري أعالي الأنهار من أجل ممارسة إدارة موارد المياه على نحو يولد منافع لمستخدمي المياه حول مجاري الأنهار، وفي كينيا، على سبيل المثال، يروج مشروع يدعمه الصندوق لاستخدام هذه الأداة في المنطقة المحيطة بسد ساسوموا الذي يمد مدينة نيروبي بنسبة تبلغ 20 في المائة من احتياجاتها من الماء العذب، ولكن تدفق مياهه تأثر سلبا بالأنشطة الزراعية التي تسبب تراكم الطمي والتلوث في المجرى المائي. ويجري الترويج لشراكات مع ملاك الأراضي من أجل تطبيق الإدارة المستدامة للأراضي من خلال تهيئة المدرجات واستخدام الممرات المائية التي ينمو فيها العشب، كما يجري تجريب نهج مستند إلى المكافآت تحت إشراف هيئة إدارة الموارد المائية¹⁰.

وهناك مجموعة واسعة من الأمثلة على كيفية إمكان الترويج للروابط الريفية-الحضرية. ففي عدة اقتصادات صاعدة، بما فيها الصين، كان الاستثمار العام في البنية الأساسية الريفية (ليس فقط في الطرق، بل كذلك في شبكات توريد الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والأنظمة خارج الشبكات) مكونا مهما من مكونات استراتيجيات النمو التي مكنت من تنوع النشاط في الريف وإضفاء الطابع اللامركزي على التوسع الحضري، مما غذى النمو الريفي والتنمية الكلية في آن واحد. وفي مواجهة النمو الحضري السريع والزيادة المستمرة في إدماج العديد من الاقتصادات في الأسواق الدولية والإقليمية، اكتسبت استثمارات البنية الأساسية التي تربط المناطق

9 انظر دراسة Escobar, G., C. Mladinic, R. Sanhueza and O. Díaz (2007). "Rural territorial development. The milk territory in southern Chile." ورقة معلومات أساسية لتقرير التنمية العالمية لعام 2008.

10 انظر www.presa.worldagroforestry.org/about/site-overview



©IFAD/Susan Beccio

الريفية والحضرية أهمية كبيرة في العديد من البلدان كما أنها تمثل مصدر استنارة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهناك نقطة بدء رئيسية أخرى تتعلق بالروابط بين الريف والحضر هي تنمية سلاسل عرض زراعية تغطي المناطق الريفية والحضرية ويمكن في ذات الوقت أن تتيح فرصاً للاندماج في الأسواق أمام المنتجين الريفيين الفقراء. لا سيما المزارعين الأسريين ذوي الحيازات الصغيرة. وتنخرط أنواع مختلفة من الأطراف الفاعلة من القطاعين العام والخاص في تنمية البنية الأساسية الريفية-الحضرية وتنمية سلاسل العرض الزراعية في آن واحد -بل وبشكل متزايد- من خلال مختلف ترتيبات الشراكات. ويشمل ذلك ليس فقط أطرافاً فاعلة عامة وطنية ودولية بل أيضاً مؤسسات محلية. فعلى سبيل المثال، تعكف المدن في كل القارات على تطوير نهج ابتكارية ترمي إلى ضمان الأمن الغذائي الحصري تستند إلى التخطيط والاستثمار المشتركين مع المؤسسات الريفية والمنتجين الريفيين، وتدعمها نهج إدارة التنمية المتكاملة للمساحات المفتوحة.

وإلى جانب البنية الأساسية وسلاسل العرض، فإن تدفقات البشر والأموال والمعلومات تعتبر أيضاً نقط بدء رئيسية لتحسين الترابط بين الريف والحضر. وتوضح تجربة الصندوق في تفسير تدفقات التحويلات واستثماراتها الإنتاجية، على سبيل المثال، الأثر الممكن الهائل الذي يمكن أن يحققه الإدماج المالي المربوط بحركة البشر بين المناطق الريفية والحضرية من أجل النمو الريفي.¹¹ وهذا مجال من الممكن إحراز تقدم كبير فيه وهو تقدم مطلوب بشدة في المستقبل. وبالمثل، فإن الترويج لتدفقات المعلومات من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ثبت أنها نهج قوي من أجل تحسين الربط بين المناطق الريفية والحضرية وأيضاً من أجل تحسين الشروط التي ينخرط بها المنتجون الريفيون في الأسواق الحضرية. وتمكين المزارعين من الوصول إلى المعارف التكنولوجية أو تنبيههم مباشرة حال وقوع أخطار مناخية. كما تنطوي تدفقات المعلومات المستندة إلى التكنولوجيا على إمكانية تشجيع الوصول إلى التعليم في المناطق الريفية عبر العالم النامي، مما يزود سكان الريف بالأدوات اللازمة للاستفادة من الحراك المتزايد.

مبادرة استثمارات الشتات في الزراعة

يرسل الشتات العالمي إلى الأوطان ما يزيد عن 450 مليار دولار أمريكي إلى الأسر في البلدان النامية كل عام. وعن طريق هذه التحويلات، يلعب الشتات دورا بالغ الأهمية في تنمية بلدانهم الأصلية من خلال تشجيع الاستثمارات والسياحة والتجارة والأعمال الخيرية ونقل المعارف والعلاقات عبر الحدود. ورغم أن التحويلات المستخدمة في الأغراض الزراعية في المناطق الريفية تقدر بأنها صغيرة نسبيا - إذ تبلغ قرابة 5 في المائة من المقدار الكلي - فإن هذا لا يزال يمثل أربعة أمثال المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية التي توجه إلى الزراعة. (...)

وإقرارا بالدور المهم الذي يلعبه الشتات في تشجيع النمو الاقتصادي وما يتوفر له من إمكانية لتعزيز صمود المجتمعات المحلية الهشة، أطلقت وزارة الخارجية الأمريكية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مبادرة استثمارات الشتات في الزراعة. وتسعى هذه الشراكة الرئيسية إلى تعزيز الاستفادة من مساهمات العمال المهاجرين وتشجيع انخراطهم في التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق الاستثمار في الزراعة، لا سيما في المناطق الريفية. وتعمل هذه المبادرة على تشجيع نمو الوظائف في المجتمعات المحلية والإسهام في الحد من الفقر وتقليل الحاجة إلى الهجرة عن طريق ما يلي:

- تشجيع الشتات العالمي على الاستثمار في المشروعات الزراعية المستدامة التي تتمتع بإمكانية حقيقية لإحداث أثر على حياة فقراء الريف.
- تمكين مستثمري الشتات ومنظمات الشتات وأطرافه الفاعلة في أرض الواقع من بناء القدرات الضرورية للاضطلاع بالاستثمارات عبر الحدود والتمكن من الوصول إلى أسواق المنتجات التقليدية.
- تنشيط الإنتاج الزراعي والحد من الاعتماد على الواردات من أجل تعزيز الأمن الغذائي.

المصدر: مبادرة استثمارات الشتات في الزراعة، <http://www.ifad.org/remittances/pub/dia.pdf>.

الانعكاسات على جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015

يتوقع أن يؤدي جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 إلى تنوير السياسات والاستثمارات على عدة مستويات في المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة. ومن المهم أن يشتمل جدول الأعمال هذا على أهداف جامعة وأهداف محددة ومؤشرات تركز الاهتمام على الحد من جوانب عدم المساواة بين الريف والحضر، والاستثمار في الفضاء الريفي، والترويج لروابط أفضل بين الريف والحضر، والاستفادة من التوسع الحضري والرباط بين الريف والحضر.

كيف يتحقق ذلك؟ هناك ثلاث نقاط على وجه الخصوص تستحق النظر من قبل واضعي جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. أولا، من المؤكد أن التقسيم النهجي للأهداف والمؤشرات بين الريف والحضر يشجع السياسات والاستثمارات المتوازنة المستندة إلى الأدلة في المناطق الريفية وفي مناطق الاتصال المتبادل بين الريف والحضر. وينبغي أن يشتمل هذا التقسيم ليس فقط على الوصول إلى الخدمات الأساسية (التعليم والمياه والإصحاح) ولكن أيضا على أهداف ممكنة تتعلق بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي (مثلا، توظيف العمالة، والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية). وثانيا، ينبغي أن يروج جدول الأعمال الجديد لأهداف أو مؤشرات خاصة بالريف في سياق أهداف جامعة تتعلق بالترابط - أبرزها البنية الأساسية والطاقة والهجرة. وثالثا، ينبغي أن يشجع جدول الأعمال التسيير المتكامل الشمولي للرباط بين الريف والحضر، وذلك عن طريق ضمان اشتغال صلب المناقشة المتعلقة بتنفيذ جدول الأعمال الجديد على قضايا من قبيل تسيير النظم الإيكولوجية الشمولية، والاستثمارات الزراعية المقرونة بالإحساس بالمسؤولية، وسلاسل القيمة الشمولية.



الصندوق الدولي

لتنمية الزراعة

Via Paolo di Dono, 44

Rome, Italy 00142

رقم الهاتف: +39 54591-06

رقم الفاكس: +39 06 5043463

البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org

www.ifad.org

www.ruralpovertyportal.org

ifad-un.blogspot.com

[instagram.com/ifadnews](https://www.instagram.com/ifadnews)

www.facebook.com/ifad

www.twitter.com/ifadnews

www.youtube.com/user/ifadTV